وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

محاضرات في مقياس:

تاريخ الوقائع الاقتصادية

مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ميدان العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير.

السداسي الأول

المحور الأول

مدخل لتاريخ الوقائع الاقتصادية

من إعداد

الدكتور: بن موفق زروق

الفهرس:

مقدمة عامة	05 - 04
المحور الأول: مدخل لتاريخ الوقائع الاقتصادية	06
أولا- مفهوم الوقائع الاقتصادية	06
ثانيا- النظريات الأكاديمية حول مراحل الوقائع الاقتصادية	08
ثالثا - أهمية دراسة الوقائع الاقتصادية	09
رابعا- أبعاد وآفاق دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية	13
خامسا- أساليب عرض تاريخ الوقائع الاقتصادية	14

مقدمة عامة:

إن دراسة التاريخ والأحداث الاقتصادية للشعوب يُشكِّل أهميّة كبيرة للحاضر، كونه يعتبر ميداناً مهمّاً للدراسة من خلال تشخيص أحوال الأمم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السابقة، والاستفادة منها، فالكثير من الباحثين يرون أنّ التّاريخ يتناول كل شيء يخص جهود الإنسان، سواء أكانت جهوداً سلميّة أم غير سلميّة، أم جهوداً تتعلّق بالفنون، أو الاقتصاد أو التّعليم، وحتّى الدّين.

وعليه فإن الوقائع والأحداث الاقتصادية وجدت منذ وجد الإنسان على هذه الأرض، وبذلك فقد سبقت الأفكار الاقتصادية وفي صراع الإنسان مع الطبيعة في سبيل الحصول على حاجياته بدأ يفكر في تحليل بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به، من أجل تذليلها والسيطرة عليها، وذلك دائما في سبيل الحصول على أقصى ما يمكن الوصول إليه وهو إشباع وتلبية حاجاته الاستهلاكية، وكلما انتقل الإنسان من حقبة تاريخية إلى أخرى تطورت معه حاجياته وطرق تلبيتها، وتبعا لذلك أنتجت لنا كل مرحلة تاريخية نظاما اقتصاديا معينا يختلف عن النظام الاقتصادي الذي يليه بالإضافة إلى تطور العلاقات الاجتماعية التي يتفاعل بها الأفراد مع بعضهم البعض في أنشطتهم الاقتصادية، (التجمع الاقتصادي للمجتمع) التي لم تكن موحدة من حيث الوقت والمنطقة، اعتمادًا على قوى الإنتاج وبالتالي طريقة التقسيم الاجتماعي للعمل.

كما ويدرس التاريخ الاقتصادي نوع النشاط التاريخي الخاص الذي تم تنظيمه اجتماعيًا، والذي يشكل الجانب الأساسي للحياة البشرية، وفقًا للأزمنة والمناطق في تاريخ البشرية. وذلك من خلال تحليل التولد والتطور والانحدار

والتشابك والمقاومة لمختلف الأشكال، وتوضيح سبب تشكل الآلية والمشاكل الاقتصادية الحالية كنتاج للتطور الاقتصادي الماضي.

وبالتالي فإن دراسة تاريخ الشعوب بصفة عامة ودراسة الوقائع الاقتصادية البارزة التي عرفتها بصفة خاصة يعتبر أحد أهم معايير الحكم على تطورها ورقيها في التاريخ، هذا التاريخ الذي يعتبر مرآة الشعوب لكونه يعطي الصورة الحقيقية للمجتمعات سواء كانت هذه الصورة حسنة أم سيئة وعليه فدراسة الأمم لتاريخها يمكنها من تدارك النقائص والأخطاء التي وقعت في الماضي أو كانت سببا في وقوعها في الأزمات، وتوفير الأسباب التي تحقق الرفاهية للمجتمعات بناءا على تجاربها الماضية.

وعليه سنتطرق في هذا الدروس إلى تعريف الطالب بمفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها بالإضافة إلى تشريح كالوقائع الاقتصادية في العصور القديمة عند اليونان، عند الرومان والوقائع الاقتصادية في العالم الإسلامي والوقائع الاقتصادية في العالم الغربي من خلال التركيز على دراسة تطور القوى المنتجة في أي تشكيلة اجتماعية و/أو اقتصادية وهو الذي يحدد علاقات الإنتاج في ظل هذه التشكيلة إلى جانب نوعية ملكية وسائل الإنتاج. بالإضافة إلى النظام الإقطاعي "النظام الحرفي "والنظام الرأسمالي (الرأسمالية التجارية، الرأسمالية الصناعية، الرأسمالية المالية) كما يتطرق هذا المقياس إلى الفترة مابين الحربين (معاهدات السلام والمشكلة الألمانية، الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، ظهور النظام الاقتصادي الاشتراكي الوقائع الاقتصادية المعاصرة (نظام بيرتون وودز والنظام الاقتصادي الجديد، بروز الاقتصاديات الأسيوية، انهيار المعسكر الاشتراكي، العولمة الاقتصادية، الأزمة المالية 2008).

المحور رقم 01: مدخل لتاريخ الوقائع الاقتصادية

لقد جاءت الوقائع الاقتصادية نتيجة لحاجة الإنسان للعيش والتطور من خلال تحسين مأكله، ومسكنه، وأمنه، وللوصول إلى ذلك فقد غير الإنسان من نمط حياته حسب درجة تقدمه، والوسائل المتاحة في كل فترة معينة من فترات حياته. ومنه يهدف تاريخ الوقائع الاقتصادي إلى عرض، وتحليل الأحداث التاريخية بهدف استخلاص المضامين الاقتصادية التي تنطوي عليها، والانعكاسات الناتجة عنها بالإضافة إلى تحديد أسبابها، وآثارها، والوقائع الاقتصادية قد تكون إيجابية كالثورة الصناعية مثلا أو وقائع اتسمت بآثارها السلبية إلا أنها في عمومها كانت في خدمة المجتمعات، وحركة تطورها، وهكذا يعني التاريخ الاقتصادي تاريخ النشاطات الاقتصادية كما جرت في الواقع.

➢ **أولا- مفهوم الوقائع الاقتصادية**: **الوقائع الاقتصادية هي عبارة عن أحداث ومجريات اقتصادية شغلت حيزا معينا من التاريخ ومجالا مكانيا واضح المعالم.** فشكلت النظريات الاقتصادية مجراها الطبيعي فقامت بتفسير وتوضيح مجرى هاته الأحداث، أي تفسير العلاقات التي تحكم الظواهر وقوانينها، بالإضافة إلى مختلف التوجيهات والآراء حول الأوضاع الاقتصادية وهو ما يجسد في تصور الأفضل، حيث تختلف هذه التصورات باختلاف المذاهب والتوجيهات الفكرية.

كما أن هاته الأحداث في حد ذاتها كانت نتاجا للأفكار والنظريات والتي تزامنت معها ورسمت مسارها الطبيعي فالتاريخ الاقتصادي هو إلا عرض وتحليل

للأحداث التاريخية بهدف استخلاص المضامين الاقتصادية التي يعتمد عليها. والانعكاسات الناتجة عنها بالإضافة إلى تحديد أسبابها وآثارها. والوقائع الاقتصادية قد تكون إيجابية كالثورة الصناعية مثلا.

والوقائع التي اتسمت بآثارها السلبية إلا أنها كانت في عمومها في خدمة المجتمعات وحركة تطورها وهكذا يعني التاريخ الاقتصادي، تاريخ النشاطات الاقتصادية كما جرت في الواقع. من هذا المنطلق والتعريف السابق نستطيع الإجابة على **السؤال القائل هل الوقائع الاقتصادية تصنع الفكر الاقتصادي أم العكس؟** وهذا من خلال استقراء التاريخ عامة وتصفح تاريخ الفكر الاقتصادي وأحداثه بصفة خاصة فالوقائع الاقتصادية موجودة منذ وجود الإنسان نفسه وقد سبقت الأفكار الاقتصادية، ذلك لأن الإنسان كان يبحث عن أفضل السبل لتلبية حاجياته الأساسية قبل أن يفكر في تحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المحيطة به. فالأفكار الاقتصادية؛ كأفكار أولا قبل أن تصبح علم. والذي ظهر حين أخذ الكائن البشري نتيجة تطوره يسعى لتلبية حاجاته بأقل التكاليف عن طريق سيطرته على الطبيعة.

وعليه فإن دراسة تاريخ الأفكار الاقتصادية تعني دراسة صراع وتطور وتتابع الفكر المرافق لتلك الوقائع، ذلك لان الوقائع الاقتصادية تساهم في بروز فكر الاقتصادي، لأنه ببساطة هذه الوقائع هي التي خلقت المناخ وهيأت الظروف الاقتصادية للأفكار الاقتصادية، أما التاريخ الاقتصادي يتناول دراسة الوقائع الاقتصادية التي حدثت من تاريخ المجتمعات البشرية مند نشوء الإنسان، إن تفسير هذه الوقائع وتأصيل أسبابها واستنباط الحلول الملائمة للمشكلات الاقتصادية يتولاها الفكر الاقتصادي الموضوعي المحايد، ولذلك فهناك علاقة

وثيقة بين تاريخ الوقائع الاقتصادية وتاريخ تطور الفكر الاقتصادي الذي يساهم في استنباط النظريات واكتشاف القوانين ووضع السياسات التي تخدم المجتمع في إيجاد الحلول لمشكلاته وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية (الطبيعية، المالية والبشرية).

ومن غير الممكن عزل الفكر الاقتصادي عن الوقائع الاقتصادية لأن التاريخ الاقتصادي يحدد الإطار العام للمشكلات الاقتصادية بينما يتولى الفكر الاقتصادي إيجاد الحلول لها والسياسات الملائمة للتطبيق. ولهذا فان الفكر والتاريخ الاقتصادي يكمل كل منهما الآخر.

- **ثانيا- النظريات الأكاديمية حول مراحل الوقائع الاقتصادية**: توجد العديد من النظريات حول مراحل التاريخ الاقتصادي تتميز في :

أ. نظرية ليست List : هو احد رواد المدرسة التاريخية الألمانية والتي تمثل رد فعل للمدرسة الكلاسيكية الانجليزية ويقوم نظام الفكر على ثلاثة أركان:

- ✓ **نظري (قانوني):** يستند إلى فكرة العدالة في التبادل .
- ✓ **عملـــــي:** يتعلق بالسياسة الاقتصادية بمعنى إشباع السياسة – كوسيلة الأمة الضعيفة.
- ✓ **تاريخي:** ويؤكد على حقيقة عدم المساواة في مستوى التطور التاريخي بين الأمم، واستنادا إلى هذا الركن طرح ليست نظريته الشهيرة في المراحل التاريخية الخمس التي تمر بها كل أمة سوية وهي:المرحلة الوحشية– مرحلة الرعي– المرحلة الزراعية – المرحلة الزراعية الصناعية– المرحلة الزراعية الصناعية التجارية .

ب. **نظرية هيل براند Hill prand**: وينتمي إلى المدرسة التاريخية الألمانية الأولى وهاجم المدرة الكلاسيكية البريطانية في كتاب الاقتصاد السياسي للحاضر والمستقبل عام 1842م بسبب نظريتها القائمة على نظرية الإنسان الاقتصادي في حين يجب أن ينصرف علم الاقتصاد إلى دراسة قوانين التطور الاقتصادي أي القوانين ذات الطابع التاريخي بمعنى أدق تنحصر مهمة علم الاقتصاد على دراسة التاريخ الاقتصادي الحقيقي للأمم .

ت. **نظرية مورغان Morgan**: كان الاقتصادي الأمريكي هو أول من ركز على العوامل التكنولوجية في نشوء وتطور وانحلال النظم الاقتصادي وقد شرح في كتابه "المجتمع القديم" 1877م المراحل التي مرت بها المجتمعات القديمة في أقطار مختلفة.

ث. **نظرية بوخر**: وهو أحد أقطاب المدرسة التاريخية الألمانية الجديدة وذهب في كتابه " نشوء الاقتصاد "1893م إلى أن الاقتصاد مر بثلاث مراحل اقتصادية :اقتصاد منزلي – اقتصاد مدني – اقتصاد قومي .

ج. **نظرية روستو**: ويرى بان جميع الأقطار تمر في تطورها التاريخي بخمس مراحل تفضي من مرحلة دنيا إلى مرحلة أعلى .

➢ **ثالثا - أهمية دراسة الوقائع الاقتصادية**: إن دراسة، ومعرفة تاريخ **الوقائع الاقتصادية له أهمية بالغة تكمن في:**

أ- تنمية القدرة على البحث، والبحث العلمي، والتحليل من خلال معرفة الأساليب، والطرق العلمية التي يسلكها الباحثون الاقتصاديون عند دراسة المشاكل المطروحة؛

ب- معرفة الأفكار والنظريات الاقتصادية التي سادت خلال فترات التاريخ تمكننا من التعرف على نتاج رجال الفكر، والفلاسفة، وما توصلوا إليه

من أفكار، وأساليب لعلاج تلك المشاكل الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى الاستفادة من معرفة مشاكل وأخطاء الماضي لمعالجة مشاكل الحاضر، وظروف المستقبل، وانتقاء أحسن الطرق الموجهة؛

ت- إيجاد التفسير العلمي، والموضوعي لمختلف الظواهر الاقتصادية، والاجتماعية؛ والاستفادة من تجارب، وخبرات الأجيال الماضية في تحسين أوضاع الأجيال الحالية.

ث- ضرورة التعرف على الوقائع المتعلقة بوفرة الموارد، وتحديد الحاجات، واختيار ما ينتج لإشباعها من سلع وخدمات متمثلة في:

a. الكمية المنتجة؛

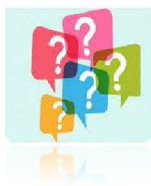

b. الطريقة الفنية المستعملة لإنتاجها؛

c. المكان الذي يمكن أن يتم إنتاجها فيه؛

d. أي الموارد يمكن أن تستخدم في العملية الإنتاجية؛

e. في ظل أي نمط للعلاقات بين القوى المنتجة.

ج- تتبع حركة التغيرات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية وذلك من خلال الوقوف على علاقات الإنتاج التي سادت فيها على مستوى تقسيم العمل، ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية، وحسب التاريخ الاقتصادي من خلال العروج على الأنظمة الاقتصادية المختلفة بدأ من النظام البدائي ونظام الرق، إلى النظام الإقطاعي ثم النظام الرأسمالي وظهور النظام الاشتراكي ونظام العولمة في الوقت الحالي.

ح- معرفة أهم المحطات الاقتصادية (الأحداث الاقتصادية الحاسمة)؛ التي عرفها الإنسان وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر بعض أهم المحطات الاقتصادية التي عاشتها المجتمعات :

- ظهور المجاعات أو ما يعرف بالأزمات الاقتصادية في الفكر الرأسمالي فمثلا يرجع تاريخ المجاعات في مصر حسب ما جاء في كتب المقريزي كتابه «إغاثة الأمة بكشف الغمة» أو «تاريخ المجاعات في مصر» إلى الاعتماد على وسائل الإنتاج البسيطة، حيث كان يسود في المدينة الإنتاج الحرفي مع أدواته البسيطة، وتمركزه الضعيف ورأسماله القليل، أما في الأرياف فلم تكون وسائل الإنتاج تعدو المألوف من محاريث يدوية وأوائل زراعية تقليدية وقد غفل الملوك والحكام عن إصلاح الأحوال الاقتصادية وجعلوا كل همهم في جني الأموال وتحصيلها والإكثار منها، فقد تم إصدار نقود نحاسية بنفس قيمة المعادن النفيسة السابقة ما أدى بها إلى طرد هذه الأخيرة مما جعل استخدامها في الحلي والأواني أكثر مردودية، أو تخزينها؛ وهكذا تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة، وبهذا نجـــد في فكر المقريـــزي، ما يسمى قانون غريشام 1519 – 1579 الذي جاء بعده بـــ 100 عام.
- ظهور نظرية الربح والخسارة ونظرية العرض والطلب التي جاءت كنتيجة لواقع اقتصادي ألا وهو تطور المجتمعات وتوسع الأنشطة الاقتصادية؛
- الثورة الصناعية تعتبر كنتيجة تمخضت عن الفكر الكلاسيكي الليبرالي الذي ساد في تلك الفترة والذي يقوم على قام على أساس تشجيع الإنتاج وحرية المبادلات؛
- الأزمة العلمية للكساد والتي تعتبر كذلك كنتيجة سلبية للأفكار الاقتصادية الكلاسيكية تحت مطلب دعه يعمل دعه يمر.

- ظهور الفكر الكينزي جاء نتيجة لأزمة الكساد العالمي 1929، كواقعة اقتصادية أدت إلى التخلي عن الفكر الكلاسيكي؛
- حادثة اكتشاف الذهب بأمريكا ودورها في ظهور المدرسة التجارية في الاقتصاد عام 1550م، حيث سادت الأفكار والمذاهب قرابة 150 سنة حيث اعتبرت المعادن النفيسة شكلا من أشكال الثروة ومصدر للقوة وعظمة الدولة والدولة التي لا تملك هاته المعادن يمكن أن تحصل عليها عن طريق التجارة أو الحروب، وما ترتب عنهما من آثار اقتصادية على المجتمعات فكان لهما دور كبير في توجيه الفكر الاقتصادي.
- الاستعمار الدولي وما ترتب عن الحربين العالميتين من آثار اقتصادية على المجتمعات، فكان لهما دور كبير في توجيه الفكر الاقتصادي؛ فمثلا:

✓ الحرب العالمية الأولى يمكن اعتبارها كامتداد لفكر اقتصادي يقوم على فكرة التوسع الجغرافي وامتلاك أكبر قدر ممكن من الثروات الطبيعية.

✓ بعد الحرب العالمية الثانية سنة **1945م** خرجت الولايات المتحدة الأمريكية المستفيدة الوحيدة بمخزون ذهبي فاق **80%** من الاحتياط العالمي والذي استعمل في بسط نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي على العالم .

➢ **رابعا- أبعاد وآفاق دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية**: إن دراسة أبعاد، وأفاق تاريخ الوقائع الاقتصادية لا تختلف عن أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية، فتاريخ الوقائع الاقتصادية تعمل على:

رصد حركة التغيير التي تمر بها المجتمعات المختلفة من حيث مسيرتها في سبيل التقدم الاقتصادي، إذ انه كلما ظهرت علاقات إنتاج جديدة، وتم نضجها في إطار نظام قديم، وحيث يبلغ النمو الاقتصادي حده النهائي في ظرف زمني معين اوجب عليه مزاحمة النظام القديم لأنه أصبح يعكس حالة اقتصادية تم تخطيها مثلا "النظام الإقطاعي والنظام الرأسمالي". وللملاحظة هذا يرجع أيضا إلى الظروف السياسية، والاجتماعية السائدة في أي فترة من فترات تطور الأنظمة، وأيضا للطبعة الحاكمة، ومدى استجابتها مع الظروف الراهنة في تلك الفترة. لذلك من بين أبعاد وأفاق تاريخ الوقائع الاقتصادية نذكر ما يلي:

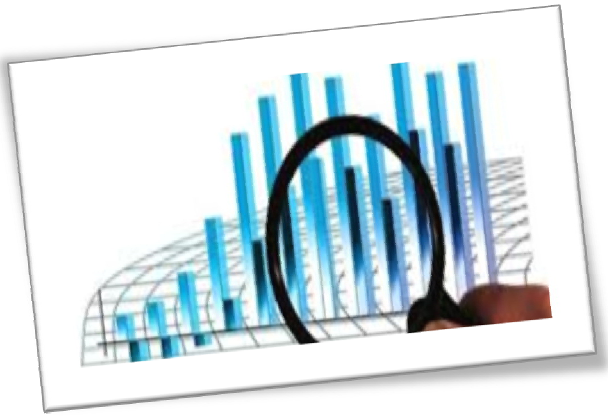

a) **استيعاب النظريات المعاصرة**: إن دراسة النظريات والأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال فترات التاريخ الإنساني يساعدنا ولحد كبير على فهم واستيعاب النظريات الاقتصادية الحديثة. إذ لابد – قبل الإحاطة بسير الظواهر الاقتصادية المعاصرة– من العودة إلى التاريخ الاقتصادي والإلمام بتطورات الوقائع الاقتصادية الماضية. فالنظرية الاقتصادية كسائر

النظريات العلمية الأخرى تساهم في تفسير حقائق معينة وتقدم الحلول للمشاكل القائمة.

b) **استنباط العلاج للمشكلات الاقتصادية:** حيث يختلف علاج المشكلة الاقتصادية تبعا للتطور الفني والتكنولوجي للمجتمع وحسب تنظيمه الاقتصادي. لهذا كانت دراسة التاريخ الاقتصادي عونا للباحثين الاقتصاديين للتعرف على الأساليب المختلفة التي طبقت في علاج المشكلة خلال العصور التاريخية.

c) **تدبير ظروف المستقبل:** تبين لنا دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية تحديد الروابط التي نشأت بين الأحداث المختلفة لنتمكن بواسطتها من الاستفادة من تجارب الإنسانية لتدبر ظروف ورسم آفاق المستقبل.

d) **استلهام السياسة الاقتصادية الناجعة:** تستدعي دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية استلهام الأفكار الجديدة لرسم السياسة الاقتصادية التي قد ينجم عنها نقل سكان مجتمع من الفقر والجمود إلى الغنى والتقدم والازدهار.

- **خامسا- أساليب عرض تاريخ الوقائع الاقتصادية**: توجد عدة طرق وأساليب لعرض هذه المادة نذكر منها:

- ✓ التقسيم التقليدي الأكاديمي للتاريخ العام إلى عصور قديمة ووسطى وحديثة؛
- ✓ دراسة القطاعات الاقتصادية (زراعة، وصناعة...) واستعراض تاريخ كل قطاع.
- ✓ الدراسة الاقتصادية، أي استعراض هذه المادة (تاريخ الوقائع الاقتصادية) من زاوية التوزيع الجغرافي للعملية الاقتصادية أو تجزئة التاريخ الاقتصادي إلى تواريخ اقتصادية لمختلف البلدان

✓ دراسة مؤسسية أي التركيز على تاريخ المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية؛

وعليه فإننا من خلال هذه الدروس سنتبع أسلوب المدرسة الماركسية في تقسيم تاريخ الوقائع الاقتصادية و الذي يستند إلى حالة قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في التمييز بين خمسة أنظم اقتصاديه اجتماعية متتابعة وهي: نظام الجماعة البدائية ، نظام الرق النظام الإقطاعي، النظام الرأسمالي و النظام الاشتراكي.

كما نوضح بعض المصطلحات لفهم هذه الأنظمة تتمثل في كل من قوى الإنتاج، علاقات الإنتاج، نمط الإنتاج على النحو التالي:

قوى الإنتاج	أدوات الإنتاج + قوة العمل + المعرفة الفنية السائدة
علاقات الإنتاج	نوع ملكية الوسائل + تحديد نوع وشكل علاقات الإنتاج السائدة في مجتمع ما + قيمة وشكل الإنتاج فيه.
أسلوب الإنتاج	قوى الإنتاج+ علاقات الإنتاج + نوع شكل الملكية.